ج01/(10/22)/13-خ(000367)

كلمـة

معالي السيد عثمان الجرندي

وزيـــر الشؤون الخارجيـــة والهجرة والتونسيين بالخارج

الجـمـهورية التونسـيـة

(رئاسة القمة العادية 30)

في الجلسة الافتتاحية

لاجتماع وزراء الخارجية التحضيري

لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة

الدورة العادية (31)

الجزائر ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

29 اكتوبر/ تشرين أول 2022

أصحاب المعالي والزملاء الكرام،

معالي الأمين العامّ لجامعة الدّول العربية،

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

يطيبُ لي أن أتوجّه بأخلص عبارات التقدير إلى معالي الوزير والأخ العزيز رمطان لعمارة، وزير خارجية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشقيقة، على حفاوة الاستقبال وكرم الضّيافة، مُشيدا بالجهود الحثيثة التي بذلها من أجل إحكام الإعداد لقمّتنا، وتهيئة أكمل الظّروف لإنجاح هذا الاستحقاق العربيّ الاستثنائيّ.

ويُسعدني، عشية الاحتفاء بالذكرى الثامنة والستين لاندلاع ثورة نوفمبر المُلهمة، أن أتقدّمَ إلى الجزائر، قيادة وشعبا، بأحرّ التهاني، راجيا لها اطراد التقدم والازدهار. وإنّنا إذ نستحضر سويًّا التضحيات الجِسام للشعب الجزائري الشقيق من أجل نيْل الحرية والاستقلال، فإننا نستذكر بكلّ اعتزاز الصفحات المشرقة من التاريخ النضالي المشترك لبلدينا، وامتزاج الدماء الزكية الطاهرة لشهدائنا، فداءً للوطن وعزّته وسُؤدده.

كما أتقدّم بجزيل الشُكر إلى معالي السيّد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية وأعضاده، للجهود المُقدّرة من أجل دعم أواصر التعاون بين دولنا والحرص الدؤوب على تطوير أداء منظمتنا إقليميا ودوليا.

أصحاب السموّ والمعالي،

نجتمع اليوم وأنظار العالم العربي والمجتمع الدّوليّ موَجّهة إلى هذه القمّة، وما ستطرحه من مقاربات للخروج من أزمات باتت مُزمنة، وتحديد موقع دولنا من التحولات العالمية المُستجدّة، ورؤاها لدور منطقتنا فيما ينشأ من تحالفات في عالم جديد بصدد التشكّل، قاطعا مع ما سبقه، طارحا تحديات جديدة وتهديدات خطيرة.

لقد غالبت تونس على مدى اضطلاعها برئاسة القمّة العربية الثلاثين، سياقا دوليا غير مسبوق فرضته جائحة كوفيد-19، ومُراجعات دوليّة للأولويات أملتها الأزمة الروسية الأوكرانية، بروح عالية من المسؤولية والتزام ثابت بنُصرة قضايا الحقّ والعدل، حريصةً على أن تكون قوّة اقتراحٍ، مُبادرةً بإرساء جسور الحوار بين الأشقاء، متمسّكة بتكثيف التنسيق والتشاور مع جميع الدّول الشقيقة.

كما ركّزت تحركاتها على المستويين الإقليمي والدولي، على الدّفاع عن أمننا القومي العربي الشامل، ونُصرة قضايانا العادلة، في كنف التمسّك بقيم التضامن والتكافل والتعاون، تكريسا لشعار "قمّة العزم والتضامن" الذّي اخترناه لها، ودفع علاقات الشراكة العربية مع القوى والتجمعات الإقليمية ضمن مقاربة التعاون المتكافئ وتبادل المنافع.

ولقد مثّل تزامن هذه الرئاسة مع عضوية بلادي غير الدائمة في مجلس الأمن على مدى سنتي 2020 و2021 دعامَة هامّة لتوجيه اهتمام المجموعة الدّولية إلى القضايا العربية وتعميق فهم حقيقة أبعادها، ومساندة موقف دولنا من

ضرورة إيجاد تسويات سياسية للأزمات التّي يمرُّ بها عدد من دولنا الشقيقة وفي الصّدارة منها القضية الفلسطينية، من منطلق الإيمان بأنّ ترسيخ السلم والأمن في منطقتنا هو جزء لا يتجزّأ من السلم والأمن الدّوليين.

إنّ إيجاد أفق سياسيّ للقضية الفلسطينية من أجل تسويتها تسوية عادلة مُستدامة هو طريق تحقيق السلام في الشرق الأوسط، فالسلام يمرّ حتما بفلسطين، وبإعادة الحقوق إلى الشعب الفلسطيني والتصدي لجرائم المحتلّ ومنعه من أن يكون قوّة فوق المحاسبة وفوق القوانين والمواثيق.

وإذ نُجدّد الإعراب عن ترحيبنا بالتوقيع على اتفاق المصالحة بين الأشقاء الفلسطينيين، برعاية خاصّة من فخامة الرئيس عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشقيقة، فإنّ الأمل يحدونا في أن يكون هذا الاتفاق أساسا لمسارٍ لا رجعة فيه على درب لمّ الشمل وتحقيق الوحدة الوطنية، وسبيلا للصمود أمام الاحتلال الغاشم ورصّ الصفوف دفاعا عن القضية الفلسطينية العادلة، لاستعادة الحقوق المشروعة غير القابلة للتصرّف خاصّة في الحرية وإقامة الدّولة الفلسطينية وعاصمتها القُدس الشريف.

وإنّنا على ثقة في أنّ الأشقاء في ليبيا قادرون على التوصل إلى تسوية مستدامة، من خلال حوار ليبيّ شامل تُغلَّب فيه مصلحة الوطن على كلّ اعتبار، وفي كنف الحفاظ على الوحدة الترابية والسيادة الوطنية وتحقيق التقدّم المنشود نحو الحلّ الشامل، وبما يُمهّدُ السبيل إلى تنظم الانتخابات التّي ستفضي إلى مرحلة تركيز المؤسّسات الدستوريّة الدّائمة، ضمن نظام ديمقراطي يستجيبُ لتطلّعات الشّعب اللّيبي المشروعة في الأمن والسلام والتنمية.

كما ندعو إلى أن تمثل قمتنا هذه موعدا استثنائيا من أجل تحرك عربيّ متضامن يعيد المسك بزمام المبادرة في تسوية الأزمات التّي ما يزال عدد من دولنا الشقيقة تحت وطأتها، ويوحّد المواقف من أجل استعادة سوريا واليمن لاستقرارهما وأمنهما في كنف السيادة الوطنية ورفع المعاناة الإنسانية التّي تمرُّ بها شعوب هذه الدّول، والوقوف وقفة متضامنة إلى جانب أشقائنا في السودان والعراق ولبنان فيما يواجهونه من تحديات.

وستكون آلية التعاون التّي توفقنا في إرسائها بين جامعة الدّول العربية ومجلس الأمن، منبرا دوليا إضافيا يُؤمّنُ ديناميكية جديدة على هذه العلاقات، ويفتح إمكاناتٍ أرحبَ لتعميق فهم القضايا العربية، وحشد الدّعم لها، وذلك من منطلق إيماننا بأهمية العمل متعدد الأطراف في السياق الدّولي الراهن، خدمة لقضايا الأمن والسلم في العالم.

وإنّ بلادي لن تدّخر جُهدا في مواصلة دعمها لهذه القضايا ضمن أطر انتمائها وفضاءات شراكاتها، ولاسيّما بمناسبة عضويتها في مجلس السلم والأمن التابع الإفريقي على مدى الفترة 2022-2024، واضطلاعها برئاسة القمّة الثامنة عشرة للفرنكوفونية المقرر عقدها بتونس يومي 19 و20 نوفمبر 2022.

أصحاب السموّ والمعالي،

إنّ تطلعنا إلى مكانة متقدّمة لمنطقتنا ضمن التوازنات الدّولية الراهنة، يُملي علينا وضع مُقاربة جديدة للتعاطي مع قضايانا الاقتصادية، في كنف الالتزام بقيم التآزر والتضامن، وتعزيز علاقات التكامل والاندماج لمواجهة

التحديات الماثلة، وتعزيز أركان الأمن القومي العربي بكلّ مقوّماته، والدّفاع عن مصالح شعوبنا في هذا الظّرف الدّوليّ الدقيق.

إنّ تعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك في حاجة إلى تحقيق طَفرة نَوعية من خلال التوظيف الأمثل لمُقدّرات منطقتنا وإحكام الاستفادة من مواردها البشرية، ومزيد التعويل على الذّات ورفع تحدّي الاكتفاء الذاتي العربي باعتباره دعامة للأمن القومي الشامل.

فالحاجة متأكّدة اليوم إلى تذليل العقبات التّي ما تزال تعترضُ مشاريع التكامل والاندماج العربي، وتشجيع ريادة الأعمال في المنطقة ومزيد تحفيز البحث العلميّ والابتكار وجَسر الفجوة الرقمية. كما بات من الضروريّ تدارك التراجع المُسجل في التعاون التجاريّ بين الدّول العربية، والتصدّي لأولويات الإصلاحات الاجتماعية لاسيما في التعليم وتمكين المرأة وتشريك الشباب في الشأن العامّ ومُكافحة الفقر مُتعدد الأبعاد.

ولعلّ أبرز التهديدات التّي تواجه دولنا وتستنزف مواردها وأولويات المسار التنمويّ فيها هو التطرف والإرهاب. فنحن مدعوون إلى مزيد التعاون ضمن مُقاربة شاملة تتضافر حولها الجهود لتجفيف منابع تمويل هذه الآفة، ومقاومة ما تستند إليه من شعارات دينية أو مذهبية أو عرقية بالفكر المستنير والأخذ بأسباب التقدّم العلمي والمعرفيّ وصون الحقوق والحريات.

أصحاب السموّ والمعالي،

اسمحوا لي، في الختام، أن أتوجّه بأخلص عبارات التقدير إلى كافّة الدّول العربية لما لمسناه من إرادة صادقة في توطيد أواصر التنسيق والتشاور حول أبرز قضايا منطقتنا، ودعم جهودنا وتحركاتنا على المستويين الإقليمي والدّولي.

وأدعو الأخ العزيز رمطان لعمامرة، وزير خارجية الجزائر الشقيقة، إلى تسلُّم رئاسة المجلس، راجيا لـــه كلّ السّداد والتوفيق، مُؤكدا عزم بلادي مواصلة الإسهام بفاعلية في جميع جهود الارتقاء بدور منظومة العمل العربيّ المشترك وتطوير أدائها، مواكبةً للتحولات وتحقيقًا للتطلعات.

شكرا على الإصغاء